مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center For Studies And Planning

الطلاق في العراق: الحاضر والمستقبل

مروج محمد حسن- ديانا هاشم جاسم

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

الملخص:

يعدُّ ارتفاع حالات الطلاق في العراق ظاهرة اجتماعية ملحوظة تثير القلق، إذ تعكس هذه الظاهرة تغيراتٍ مهمةً في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في البلاد. تناقش هذه الورقة الأسباب الأساسية التي تؤدي إلى زيادة الطلاق، وتشمل الأسباب الاجتماعية والثقافية،الأسباب الاقتصادية، والأسباب النفسية. كما تسلط الضوء على الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للطلاق على الأفراد. وتقترح هذه الورقة إنشاء مراكز متطورة للإرشاد الأسري في المحافظات العراقية تسهم في الحد من هذه الظاهرة، وآثارها على المجتمع والأفراد. إذ يمكنُ للمؤسسات أو الهيئات الحكومية المتخصصة في مجال الأسرة والشؤون الاجتماعية بالتعاون مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وأبرزها، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية، وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى أن تنفّذ مثل هذا البرنامج. والذي يهدف إلى زيادة الوعي بمفهوم الزواج، تطوير سلوك المقبلين على الزواج وعدم اللجوء للعنف الأسري، تعزيز ثقة الشباب بالزواج، دعم الشباب في اتخاذ قرارات زواج صائبة، وأخيراً ضمان تكوين أسر مستقرة.

المقدمة:

في الفترة الأخيرة، بلغ عدد حالات الطلاق أكثر من 19 ألف حالة طلاق في العراق في 2023.[1] مما يمثل تحدياً كبيراً للمجتمع العراقي، إنَّ هذه الزيادة في معدلات الطلاق في البلاد لها تأثيرات وخيمة على مختلف المستويات الاجتماعية، والاقتصادية، والنفسية، بالإضافة إلى مستوى الدولة والمؤسسات.

يؤثر الطلاق سلباً على الأفراد سواء كانوا من الأزواج المطلقين أو أطفالهم. من ناحية اجتماعية، يواجه المطلقون صعوبات في التكيف مع المجتمع إذ يتعرض المطلقون للتهميش والإقصاء من قبل المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، يصبح المطلقون وأطفالهم أكثر عرضة للانخراط في سلوكيات سلبية مثل التدخين والإدمان وارتكاب الجرائم.[2]

ومن الناحية الاقتصادية، يخسر المطلقون مصدر دخل رئيس أو جزءاً منه، خصوصاً إذا كان أحدهم يعتمد على الآخر مادياً. كما يصبح على المطلقين تحمُّل نفقات معيشتهم وتربية أطفالهم بشكل منفصل، مما يزيد من عبئهم المالي، وهذا قد يؤدي إلى تراجع مستوى المعيشة وزيادة نسبة الفقر والبطالة. أمّا من الناحية النفسية، فيعاني المطلقون وأطفالهم من ضغط نفسي عالٍ واضطراب عاطفي، نتيجة للتغيير الجذري في حياتهم. وقد تسبب لهم اضطرابات نفسية خطيرة، مثل الاكتئاب والقلق وانخفاض الثقة بالنفس.[3]

وفي ضوء ما سبق، فإن مشكلة الطلاق في العراق هي مشكلة حادة تتطلب التدخل العاجل من قبل السلطات المعنية والمؤسسات المجتمعية لإيجاد حلول جذرية وفاعلة لها. تهدف هذه الورقة إلى استعراض الوضع الراهن للطلاق في العراق وتحديد أبرز

1. روداو ديجيتال.(2023) أكثر من 19 ألف حالة طلاق في العراق في الربع الأول من 2023. https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/080520231
2. هلا الصلاحين. (2021). تعرف على آثار الطلاق على الفرد وعلى المجتمع. بُنيان. https://2u.pw/CKHmMo0
3. مصدر سابق.

الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة به. وتحليل أسباب الطلاق في العراق والعوامل التي تسهم في زيادته، وبيان آثار الطلاق على الأفراد. واقتراح سياسات وبرامج وإجراءات للوقاية من الطلاق والتخفيف من آثاره وتعزيز الأسرة والمجتمع في العراق.

منهجية إعداد الورقة :تمت المراجعة المكتبية لمختلف الدراسات والأدبيات والمؤشرات الإحصائية والتقارير التي تتعلق بأسباب الطلاق وآثاره وأبرز الحلول التي يمكن اعتمادها. وكذلك تم الاعتماد على البيانات الكمية، إذ قام فريق البحث بنشر استبانة مكونه من عدة أسئلة، تتكون من خيارات متعددة، وتم تحديد الأسئلة بعد مراجعة مختلفة للدراسات والأدبيات والمؤشرات ذات العلاقة بموضوع الورقة، ويتكون القسم الأول من أسئلة الاستبانة من خصائص العيّنة، والقسم الثاني من الأسباب المؤدية للطلاق والقسم الثالث آثار الطلاق على الأفراد. وتم اختبارها على عيّنة تجريبية مكونة من (10) أشخاص من أجل التحقق منها ومراجعتها. ومن ثم جرى توزيع استمارات الاستبانة على أفراد العيّنة من محافظة بغداد خلال فترة زمنية امتدت لأسبوعين ، وكان عدد الاستمارات الصالحة (385) استمارة وهو مساوٍ لحجم العيّنة.

الخصائص الديموغرافية للعينة:

يوضح الجدول رقم (1) الخصائص الديموغرافية لعيّنة الدراسة، إذ تبين أن نسبة الإناث كانت 65% بينما نسبة الذكور 35%، وأن غالبية العيّنة تتراوح أعمارهم بين 25- 31 سنة وهذا يدل على أن فئة الشباب هي الأعلى ضمن أفراد العيّنة.وأن ما نسبته 51% من العيّنة متزوجون و44% غير متزوجين وهذه نسبة تكاد تكون متقاربة، مع وجود حالات انفصال متعددة بين أفراد العيّنة، وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي فإن معظم أفراد العيّنة كانوا يحملون شهادة بكالوريوس بنسبة 48% والدراسات العليا بنسبة 29%. وإن ما نسبته 42% من العيّنة يعملون في القطاع الحكومي و22 % يعملون في القطاع الخاص.

الجدول (1): توزيع أفراد العيّنة حسب الجنس، الفئة العمرية، العمل، مستوى التعليم

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية	الجنس	التكرار	النسبة المئوية
24 - 18	42	11%	أنثى	251	65%
31 - 25	151	39%	ذكر	134	35%
38 - 32	130	34%	**الحالة الاجتماعية**		
39-45	44	11%	أعزب/عزباء	168	44%
46-52	13	3%	متزوج (ة)	195	51%
53-59	3	1%	مطلق (ة)	17	4%
60 فأكثر	2	1%	أرمل (ة)	5	1%
العمل			**مستوى التعليم**		
موظف حكومي	161	42%	ابتدائية	8	2%
موظف قطاع خاص	84	22%	متوسطة	20	5%
ربة بيت	58	14%	إعدادية	34	9%
لا يعمل	46	12%	دبلوم	24	6%
أخرى	36	9%	بكالوريوس	186	48%
			دراسات عليا	113	29%

جذور المشكلة:

تشير الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء في العراق إلى أن معدلات الطلاق تتذبذب على مرِّ السنوات. إذ سجل عام 2017 أعلى حصيلة سنوية مسجلة بمقدار (70,097) ألف حالة طلاق، ومع بداية العام التالي، سجّل عام 2018، ارتفاعاً حاداً في حالات الطلاق إلى أعلى معدل منذ بداية تسجيل البيانات بمقدار (74,466) ألف حالة، وفي عام 2019، يلاحظ تراجعٌ طفيفٌ حيث بلغ عدد حالات الطلاق (66,011) ألف حالة. ثم جاء عام 2020 ليشهد انخفاضاً كبيراً في حالات الطلاق(49,248) ألف حالة طلاق، أي بنسبة 12%. ثم شهد عام 2021 عودة ارتفاع حالات الطلاق بمقدار (73,399) ألف حالة طلاق، أي بنسبة 18%. و في عام 2022 تم تسجيل (71,355) ألف حالة طلاق. إن هذه البيانات تظهر تذبذباً وتغيراً في معدلات الطلاق على مرِّ السنوات، يمكن ملاحظة ذلك في الجدول رقم (2) والشكل رقم (1).

الجدول (2): عدد حالات الطلاق للسنوات (2017- 2022)

أعداد حالات الطلاق للسنوات (2017-2022)		
السنوات	**الأعداد**	**النسبة**
2017	70097	17%
2018	74466	18%
2019	66011	16%
2020	49248	12%
2021	73399	18%
2022	71355	18%
المجموع	404576	%

(المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء. مجموعة الإحصاءات السنوية للأعوام 2017 -2022).

الشكل (1): عدد حالات الطلاق للسنوات (2017 - 2022).

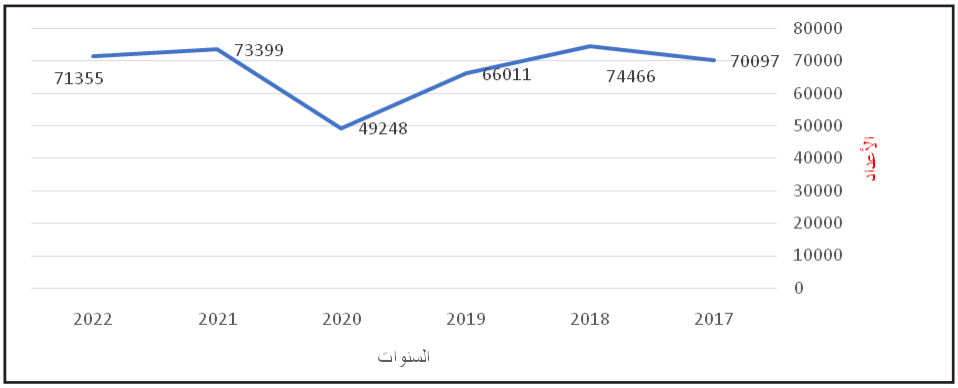

(المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء. مجموعة الإحصاءات السنوية للأعوام 2017 -2022).

وتتعدد الأسباب الرئيسة التي تؤدي إلى ارتفاع حالات الطلاق في العراق، ويظهر في الشكل رقم (2)، أن 31% (118 من 385) من المشاركين اختاروا انعدام مفهوم المشاركة والتوافق وتقاسم الأدوار في الحياة الزوجية وهذا يشير إلى أن عدم وجود توافق في التوزيع العادل للأدوار والمشكلات المتعلقة بالمشاركة في الحياة الزوجية التي تلعب دوراً كبيراً في ارتفاع معدلات الطلاق. وهذا يكون ناتجاً عن انعدام التفاهم أو التواصل السليم بين الأزواج. وأن 31% (120 من 385) من الأفراد المشاركين يرَون أن الظروف الاقتصادية الصعبة ومشكلة البطالة تعدُّ عواملَ مهمةً جداً في زيادة حالات الطلاق، إذ يمكن أن تشمل هذه العوامل ضغوطاً مالية على الأزواج وصعوبة تلبية احتياجاتهم الأساسية.

و قد رأى 26% (102 من 385) أن التغيرات الاجتماعية والقيم تلعب دوراً في حالات الطلاق. وتشمل هذه التغيرات تحولات في الأفكار المجتمعية حول الزواج والعائلة والدور الاجتماعي للأزواج. ويظهر6% (23 من 385)عدم التوافق في التطلعات المستقبلية للأزواج وعلى الرغم من أن هذه النسبة منخفضة بالمقارنة مع العوامل الأخرى، فإنها

تشير إلى أن عدم التوافق فيما يتعلق بتطلعات الأزواج للمستقبل يمكن أن يكون له تأثير على استقرار العلاقة الزوجية وزيادة حالات الطلاق .وأما بقية المشاركين 4% (15 من 385) فيرون أن زيادة مشاكل الصحة النفسية والاضطرابات النفسية لها دورٌ في زيادة حالات الطلاق، ويبدو أن النسبة المنخفضة تشير إلى أن هذا العامل له تأثير محدود نسبياً على العلاقات الزوجية.

الشكل(2): الأسباب الرئيسة لارتفاع حالات الطلاق في العراق

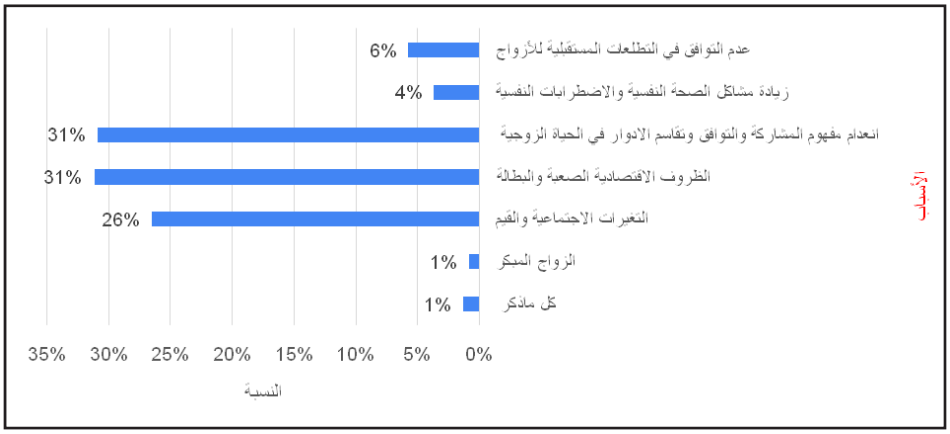

وفي الجدول رقم (3)، تتّضح العوامل الأساسية التي تسهم في ازدياد حالات الطلاق على أساس الجنس والمستوى الدراسي لأفراد العيّنة.

الجدول (3): الأسباب الأساسية التي تسهم في ازدياد حالات الطلاق وفقاً (للجنس والمستوى التعليمي)

الجنس	العوامل الأساسية التي تسهم في ازدياد حالات الطلاق	الابتدائية	المتوسطة	الإعدادية	الدبلوم	البكالوريوس	الدراسات العليا	المجموع
الذكور	التغيرات الاجتماعية والقيم		1	3	4	27	11	**46**
	الظروف الاقتصادية الصعبة والبطالة	1	1	3	1	25	12	**43**
	انعدام مفهوم المشاركة والتوافق في الحياة الزوجية والانشغال	1	2	4	4	10	14	**35**
	زيادة مشاكل الصحة النفسية والاضطرابات النفسية					1	1	**2**
	عدم التوافق في التطلعات المستقبلية للأزواج			1		1	3	**5**
	الزواج المبكر							
	كل ما ذكر					1	2	**3**
المجموع		**2**	**4**	**11**	**9**	**65**	**43**	**134**

الجنس	العوامل الأساسية التي تسهم في ازدياد حالات الطلاق	الابتدائية	المتوسطة	الإعدادية	الدبلوم	البكالوريوس	الدراسات العليا	المجموع
الإناث	التغيرات الاجتماعية والقيم	1	3	5	4	19	24	56
	الظروف الاقتصادية الصعبة والبطالة	3	8	5	5	37	19	77
	انعدام مفهوم المشاركة والتوافق في الحياة الزوجية والانشغال	2	4	8	3	45	21	83
	زيادة مشاكل الصحة النفسية والاضطرابات النفسية		1	2	2	6	2	13
	عدم التوافق في التطلعات المستقبلية للأزواج			3		12	3	18
	الزواج المبكر					1	1	2
	كل ما ذكر					1	1	2
المجموع		6	16	23	13	121	72	251

ويضاف إلى ما تقدم أنَّ أسباباً كثيرة تكمن وراء انتشار ظاهرة الطلاق وتتمثل الأسباب بالآتي:

أولاً- الأسباب الاجتماعية والثقافية: تعني الأسباب الاجتماعية مجموعة الأسباب أو الظروف التي تؤثر في حياة الأفراد في المجتمع وتسهم في تكوينهم، وأما الأسباب الثقافية فهي الأفكار والمعتقدات والقيم التي تحدد هوية الفرد وتجعله جزءاً من المجتمع الذي ينتمي إليه. على أنَّ أيَّ تغيرات ثقافية تحدث في المجتمع تترافق معها تغيرات اجتماعية، كتغيُّر العلاقات والعادات والتقاليد والبنية الاجتماعية، وبالتالي تؤثر على طرق تفكير الفرد في إدارة حياته.[4] وتشمل هذه الأسباب النقاط التالية:

1. تؤثر التغيرات في القيم والمبادئ الاجتماعية في البلاد على انتشار هذه الظاهرة[5]. إذ يظهر في الشكل رقم (3)، أن غالبية الأشخاص المشاركين يعتقدون أن تغيرات القيم والمبادئ الاجتماعية تسهم في ارتفاع معدلات الطلاق في العراق. إذ كان هناك 82% (317 من 385) شخصاً يعتقدون ذلك بشكل كبير، و16% (60 من 385) شخصاً يرَون أنَّ هناك تأثيراً بشكل محدود، وبالمقابل، هناك 2% (8 من 385)يعتقدون أن التغيرات الاجتماعية لا تسهم في ارتفاع معدلات الطلاق. يمكن إرجاع ذلك إلى القلق بين هؤلاء الأشخاص بشأن تأثير التغيرات الاجتماعية على استقرار الأسر وعلاقات الزواج في المجتمع.

4. محمد إبراهيم عكة. (2019). العوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية لظاهرة الطلاق في ضوء التغيرات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني – دراسة في جنوب الضفة الغربية من عام 2013 لغاية عام 2016. جامعة أسيوط مجلة كلية التربية.
https://mfes.journals.ekb.eg/article_104070.html

5. موازين نيوز. (2022). تفاقم حالات الطلاق في العراق.. تقرير يسلط الضوء على الأسباب والحلول.
https://www.mawazin.net/Details.aspx?jimare=209394

الشكل (3): مساهمة التغيرات في القيم والمبادئ الاجتماعية في ارتفاع معدلات الطلاق

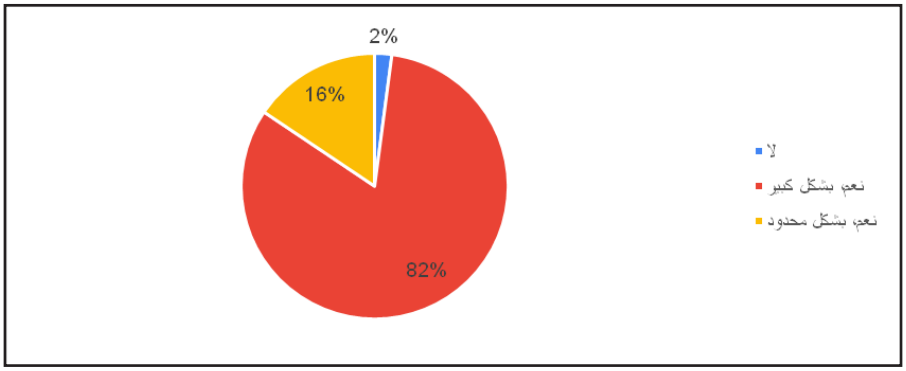

2. إنَّ الأنماط التقليدية للدور الذي يقوم به كُلٌّ من الجنسين الرجل والمرأة يتحدد وفقاً للقيم والأعراف الاجتماعية، فلطالما اعتمدت النساء مادياً على الرجال وكانت مسؤوليتها تقتصر على المهام المنزلية وتربية الأطفال، إلا أن التغيرات التي تمر بها المجتمعات تغيّر أدوار الجنسين فيؤدي الرجل والمرأة أدواراً مخالفة للأدوار التقليدية[6].

وسعت النساء إلى أن تكون أكثر استقلالية مادياً، من خلال الحصول على التعليم والوظائف بنفس الطريقة التي يفعلها الرجال، إن هذه التغيرات تمكنُّها من اتخاذ قرارات ذاتية بشكل أكبر دون الاعتماد على الزوج لتلبية احتياجاتها المادية. وإن هذا يمكن أن يزيد من قدرتها على اتخاذ قرارات حول العلاقة والزواج، ولأنها تستطيع الاعتماد على نفسها مادياً فإن ذلك يزيد من احتمالية البحث عن الطلاق إذا لم تكن العلاقة سعيدة أو مرضية[7].

6. منظمة العمل الدولية (2018). دليل تدريبي حول: تعزيز دور النقابات في المساواة بين الجنسين. https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---africa/---ro-abidjan/---sro-cairo/documents/publication/wcms_637330.pdf

7. عذراءصليوا رفو. (2019). الطلاق وأسبابه في مدينة بغداد: دراسة اجتماعية تحليلية. مجلة الإناسة وعلوم المجتمع. https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/783/3/2/165389

الشكل رقم (4): التغيرات في أدوار الجنسين والاستقلالية المالية للمرأة تسهم في ازدياد

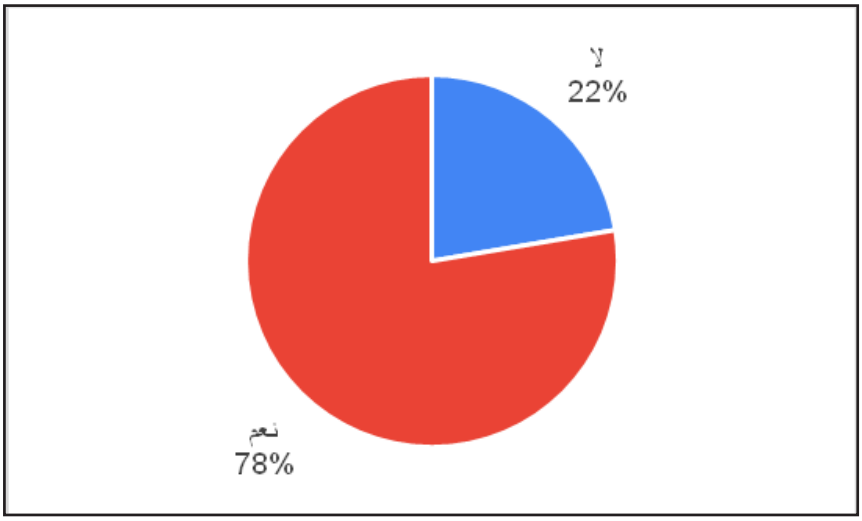

ويظهر في الشكل رقم (4) أن هناك نسبة كبيرة من الأشخاص المشاركين يعتقدون أن التغيرات في أدوار الجنسين والاستقلالية المادية للمرأة تؤثر في ازدياد حالات الطلاق. فقد كان هناك 78% (299 من 385) شخصاً يعتقدون ذلك، بينما هناك 26% (86 من 385) يعتقدون العكس، أي أنهم لا يرَون تأثيراً لهذه التغيرات على العلاقات الزوجية.

3. في بعض الأحيان قد يكون لتدخل الأهل أو الأقارب في حياة الأبناء وقراراتهم الشخصية أثرٌ سلبيٌّ، وهناك أسباب مختلفة لمثل هذه النوع من التدخلات منها خوف الأهل من عدم قدرة الأبناء على إدارة المشكلات التي تواجههم، وقلة الخبرة الحياتية لديهم، وفرض المعايير الثقافية على عائلات الأبناء التي هي امتدادٌ للعائلة الكبيرة من وجهة نظرهم[8].

8. د. أيمن صالح. (2004). تدخل الأهل في حياة الزوجين وأثر ذلك في حدوث الطلاق. https://2u.pw/gr6Htgo

الشكل (5):التدخلات من قبل الأهل والأقارب للزواج وتكوين الأسرة والتدخلات في الحياة الزوجية

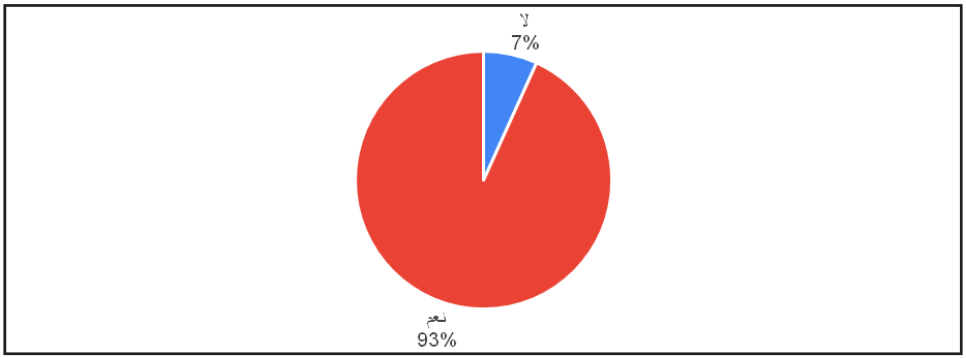

ومن خلال الشكل رقم (5)، يظهر أن نسبة كبيرة من المشاركين 93% (359 من 385) يعتقدون أن التدخلات التي تأتي من قبل الأهل والأقارب فيما يتعلق بالزواج وتشكيل الأسرة والتدخلات في الحياة الزوجية، يمكن أن يكون سبباً في ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع العراقي. وأن هناك 7% (26 من 385) يرَون العكس، أي أنهم لا يرَون لتدخل الأهل أو الأقارب تأثيراً على معدلات الطلاق. يمكن القول إن هذه النتائج تشير إلى أن الغالبية يرَون أن هناك علاقة تربط بين تدخل الأهل وارتفاع حالات الطلاق.

4. إنَّ عدم قدرة الشريك على تحمل المسؤوليات والانشغال الدائم له تأثير سلبي على العلاقة الزوجية، عندما لا يستطيع أحد الشريكين تحمل مسؤولياته المالية أو الأسرية بشكل جيد، فإن هذا يمكن أن يؤدي إلى توتر في العلاقة. وإن كثرة الانشغال يمكن أن يترتب عليه نقص في الدعم العاطفي والاهتمام بالعلاقة، مما قد يشعر الشريك الآخر بالإهمال وعدم الاهتمام، وانقطاع التواصل بين الشريكين، حيث يصبحون أقل قدرة على مناقشة المشاكل والبحث عن حلول مشتركة[9].

9. مصدر سابق. عذراء صليوا رفو.

الشكل (6):عدم القدرة على تحمل المسؤوليات الزوجية والانشغال الدائم عن الشريك.

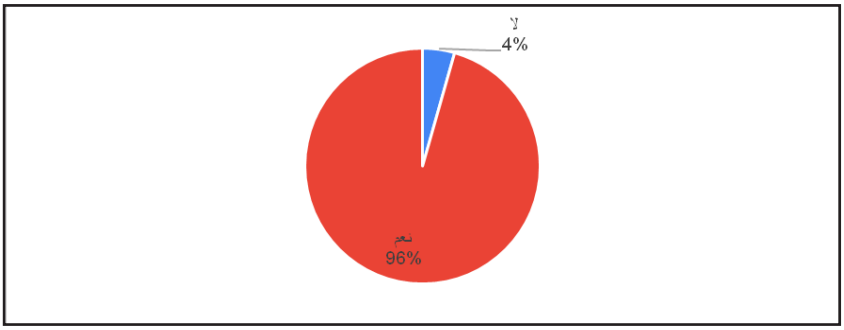

وكما هو واضح في الشكل رقم (6)، فإن 96% (368 من 385) من الأشخاص المشاركين يعتقدون أن عدم القدرة على تحمل المسؤوليات الزوجية والانشغال عن الشريك يمكن أن يكون سبباً في حدوث الطلاق. بينما هناك 4% (17 من 395) يعتقدون العكس، أي إنهم لا يرَون عدم القدرة على تحمل المسؤوليات الزوجية والانشغال عن الشريك سبباً رئيسياً لحدوث الطلاق.

5. يعدُّ العنف الأسري وسوء المعاملة من الأسباب الأساسية للطلاق لعدة أسباب، منها التأثير النفسي السلبي، ويشمل ذلك الشعور بالخوف والقلق وانخفاض تقدير الذات، كما قد يترتب على العنف الأسري إصابات جسدية ومشاكل صحية بالغة الخطورة على الشريك المعنف. وانهيار الثقة والاحترام بين الشريكين إذ يمكن أن يتضاءل الاحترام المتبادل وتتلاشى الثقة، كما أن العنف وسوء المعاملة يمكن أن يؤديا إلى تدهور التفاهم والتواصل بين الشريكين[10].

10. فهد محمد. (2022). آثار العُنف الأُسري على المجتمع وطرق الحد من انتشاره. نقابة المحامين المصرية. https://2u.pw/pQ8utZ4

الشكل (7): العنف الأسري وسوء المعاملة قد تتسبب في انهيار العلاقة الزوجية وزيادة حالات الطلاق.

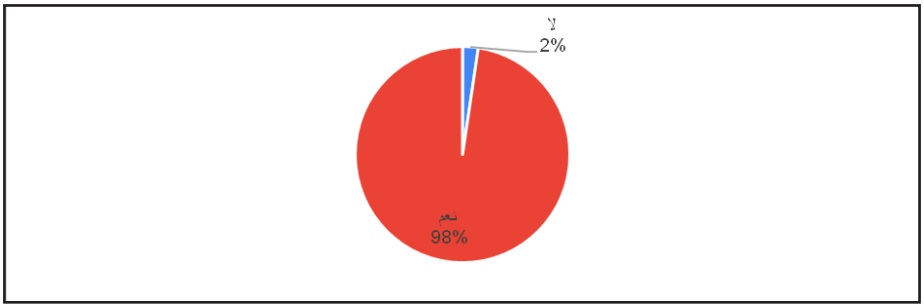

وفي الشكل (7) هناك اعتقادٌ قويٌّ بين الأشخاص المشاركين بأن العنف الأسري وسوء المعاملة يمكن أن يكونا سببين مهمين لحدوث الطلاق، إذ كان هناك 98% (376 من 385) شخصاً يعتقدون ذلك، بينما هناك 2% (9 من 385) شخصاً فقط يعتقدون العكس. وهذا يمكن أن يشير إلى حاجة المجتمع إلى توجيه جهود إضافية نحو التوعية والحماية من العنف الأسري ودعم الضحايا للإسهام في الحفاظ على العلاقات الزوجية صحية وسليمة.

6. الاستخدام المفرط للإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي يؤدي إلى التوتر والصراع داخل العلاقة، ويمكن أن يكون مصدراً للخلافات والغضب بين الشريكين، وتشتيت الاهتمام وعدم التركيز على الشريك واحتياجاته، وبذلك يشعر الشريك بالإهمال والعزلة، كما يمكن أن تحدث الخيانة الرقمية نتيجة لسوء استخدام الإنترنيت وبالتالي تنهار العلاقة بين الشريكين، إذ يفقدون الثقة والاحترام والتواصل. وفي بعض الحالات، تؤدي الخيانة الرقمية إلى الطلاق[11].

11. زينب، مواح. (2018). وسائل التواصل الاجتماعي وعلاقتها بزيادة ظاهرة الطلاق. مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانة، المجلد ٢٦، العدد ٩:. https://www.iasj.net/iasj/download/acfa3be9d929af45

الشكل (8): الاستخدام المفرط للإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي وتأثر العلاقة الزوجية

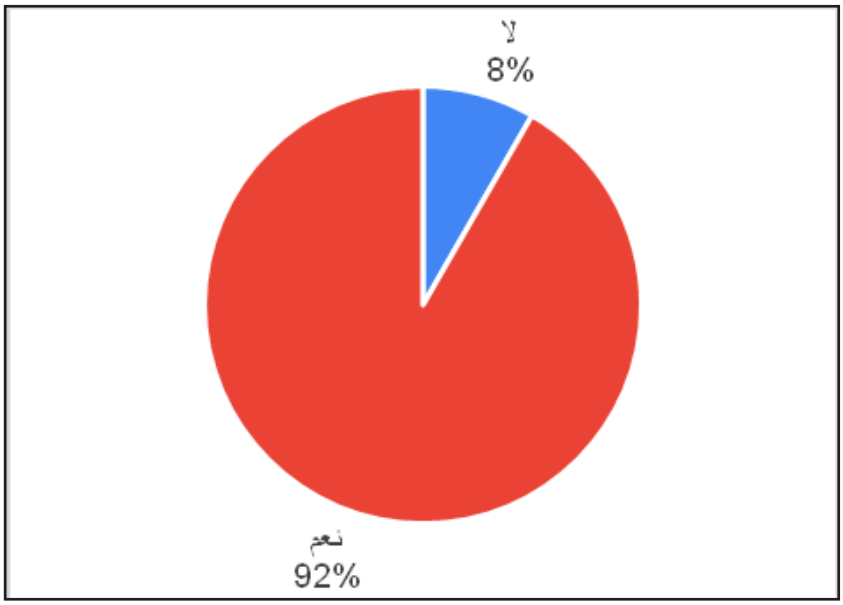

وفي الشكل (8)، نجد أن هناك نسبة كبيرة من الأشخاص يعتقدون أن الاستخدام المفرط للإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي قد أثر على العلاقة الزوجية وأسهم في ارتفاع معدلات الطلاق في العراق. حيث كان هناك 92% (353 من 385) شخصاً يعتقدون ذلك، بينما هناك 8% (32 من 385) لا يرَون تأثيراً لاستخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في رفع حالات الطلاق.يمكن أن يكون ذلك راجعاً إلى التحديات التي يواجهها الأزواج في التعامل مع الاعتماد الزائد على التكنولوجيا في حياتهم اليومية وتأثيره على العلاقات الزوجية.

الشكل (9): الخيانة الرقمية (عبر الإنترنيت) تؤدي إلى انخفاض الثقة بين الأزواج وزيادة حالات الطلاق

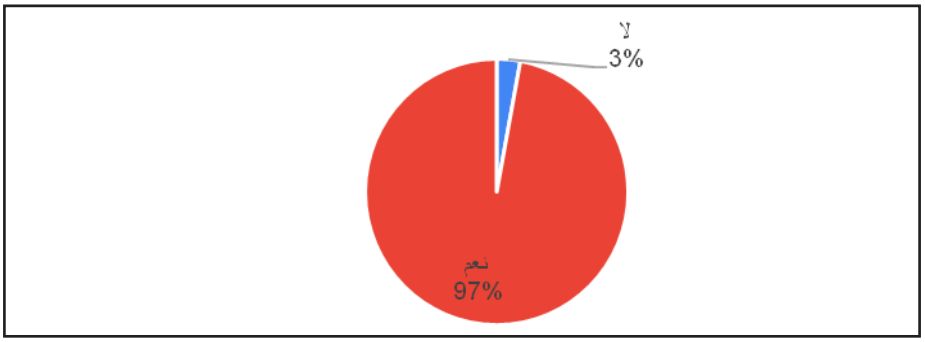

وكما هو واضح في الشكل (9)، فإن غالبية من الأشخاص المشاركين، يعتقدون أن الخيانة الرقمية عبر الإنترنت يمكن أن تؤدي إلى انخفاض الثقة بين الأزواج وحدوث حالات الطلاق. إذ إنَّ نسبة 97% (374 من 385) شخصاً يرَون ذلك، مقابل 3% (11 من 385) لا يرون تأثيراً للخيانة الرقمية على الثقة بين الأزواج وحالات الطلاق. وتفسير ذلك يمكن أن يكون متعدد الأبعاد. قد يعكس هذا الاعتقاد الشائع بأن التغيرات التكنولوجية واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت تُمكِّن من التواصل بسهولة مع الأشخاص الآخرين وبذلك تزداد فرص وقوع الخيانة. قد يكون أيضاً نتيجة لزيادة الوعي بمشكلة الخيانة الرقمية وتأثيرها السلبي على العلاقات الزوجية. مما يشير إلى ضرورة التوعية بمخاطر الخيانة الرقمية والعمل على تعزيز الثقة والاتصال في العلاقات الزوجية لتجنب حدوث الطلاق.

7. ويظهر أنَّ الإدمان على المخدرات أو الكحول يزيد من انتشار ظاهرة الطلاق لعدة أسباب، إذ يؤثر الإدمان بشكل سلبي على الصحة العقلية للشخص ويجعله أقل قدرة على التفاعل الإيجابي في العلاقات الزوجية. إنَّ الشخص المدمن غالباً ما يخفي سلوكه

أو يكون غير صادق بشأن استخدام المخدرات أو الكحول، مما يزيد من الصراعات والتوتر في العلاقة.وتظهر صعوبات مالية نتيجة لتكاليف شراء المخدرات أو الكحول وتحمل تكاليف العلاج وإعادة التأهيل وبذلك يمكن أن تؤدي المشاكل المالية الجسيمة إلى التأثير على العلاقة وتزيد بالتالي من احتمالية الطلاق[12].

الشكل (10): ارتفاع الإدمان على المخدرات أو الكحول تسهم في زيادة حالات الطلاق

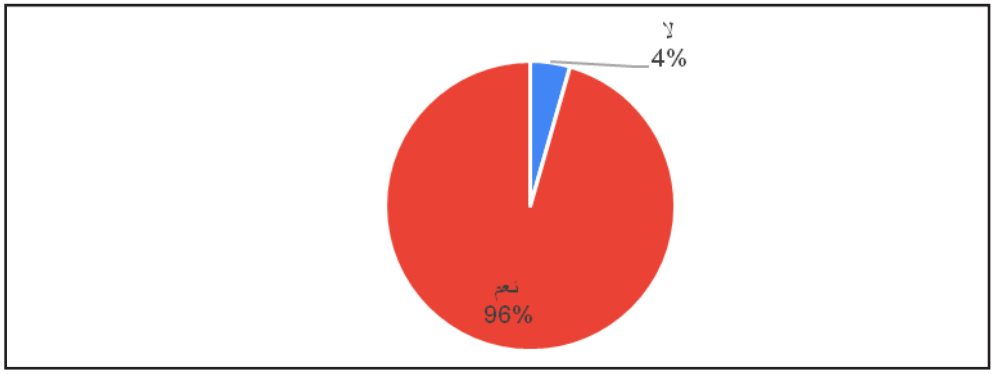

و يظهر من خلال الشكل (10) أنَّ هناك علاقة قوية بين زيادة مشكلات الإدمان على المخدرات أو الكحول وارتفاع معدلات الطلاق في العراق. إذ يعتقد 96% (368 من 385) شخصاً أن الإدمان على المخدرات أو الكحول يسهم في الطلاق، بينما 4% (17 من 385) لا يعتقدون ذلك. هذا يشير إلى أن هناك إجماعاً بين أفراد المجتمع العراقي على أن الإدمان مشكلة خطيرة يمكن أن تؤدي إلى انهيار العلاقات.

8. ويسهم الزواج خارج المحكمة في زيادة حالات الطلاق، إذ يتم هذا النوع من الزيجات دون تسجيل رسمي في مؤسسات قانونية مثل المحكمة أو دائرة الأحوال المدنية[13].

12. هناء جاسم السبعاوي. (2013). الطلاق أسبابه وحلوله في مدينة الموصل. إضاءات موصلية. https://uomosul.edu.iq/public/files/datafolder_2712/_20190926_071701_290.pdf

13. إيثار موسى. 2023. أهم المعلومات القانونية عن الزواج خارج المحكمة في القانون العراقي. استشارات قانونية. https://2u.pw/a6f6Zjs

على الرغم من العقوبات التي يفرضها المشرع العراقي على هذا النوع من الزيجات إلا أنه منتشر في عموم البلاد[14]. وفي حالة الزواج خارج المحكمة لا يوجد ارتباط قانوني رسمي بين الزوجين، وبالتالي تغيب الضمانات والحقوق والالتزامات بين الزوجين، وقد يتعرض الزوجان لضغوط مختلفة تؤثر على الزواج والحياة الزوجية ومع عدم وجود أي التزامات قانونية أو ارتباط قانوني رسمي، قد يفسخ أحد الطرفين العلاقة بسهولة، وتغيب معها الإجراءات القانونية والحقوق المالية التي تحمي الزوجين والأطفال في حالة الطلاق[15].

وفي الشكل (11)، يبدو أن غالبية الأشخاص يعتقدون أن انتشار الزواج خارج المحكمة بعيداً عن الإجراءات الرسمية يؤدي إلى ارتفاع معدلات الطلاق في العراق. حيث بلغت نسبة الذين يعتقدون ذلك 90% (347 من 385) بينما بلغت نسبة الذين لا يعتقدون ذلك 10% (38 من 385).

الشكل (11): الزواج المبكر وازدياد حالات الطلاق

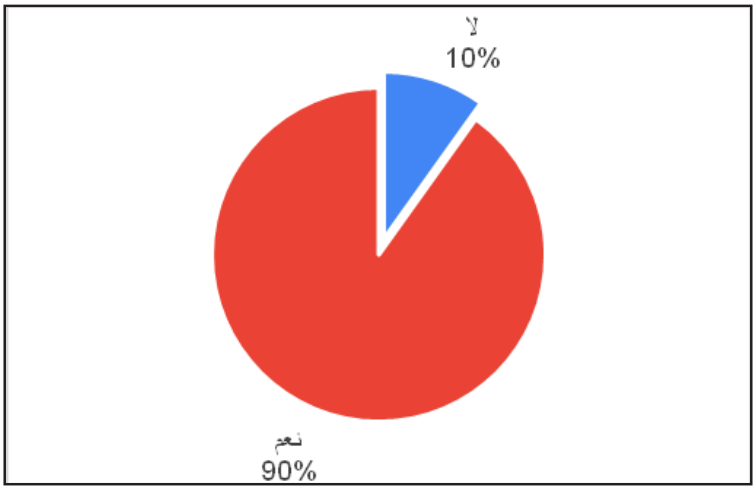

14. براء الشمري. 2021. العراق: تحذيرات من اتساع ظاهرة الزواج خارج المحاكم بعد رفع رسوم إجراءات الزواج. العربي الجديد. https://2u.pw/mPXCdou

15. نورس حسن. (2019). قانونيون: تشريع قانون ينظم عقود الزواج خارج المحكمة بات ضرورة ملحة. الحزب الشيوعي العراقي. https://www.iraqicp.com/index.php/sections/variety/17137-2019-03-03-19-39-53

9. وعندما تشعر النساء بعدم المساواة في الحقوق والفرص، فإنها قد تشعر بعدم الرضا في العلاقة الزوجية وتجد صعوبة في البقاء في زواج غير سعيد.[16] إذ يبدو أن لنقص التوعية بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين تأثيراً على استقرار العلاقات الزوجية، ويظهر في الشكل (12)، أن غالبية المشاركين 90% (348 من 385) يعتقدون أن نقص التوعية بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين يؤثر سلباً في استقرار العلاقات الزوجية، بينما نسبة الأشخاص الذين يعتقدون عدم وجود أثر لنقص التوعية بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين تمثل 10% (37 من 385) فقط من المشاركين.ومما تقدم يتَّضح أن هناك تأييداً قوياً لافتراض أن نقص التوعية بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين يمكن أن يكون له تأثير سلبي على استقرار العلاقات الزوجية؛ وبالتالي يكون من الضروري للتقليل من حالات الطلاق وزيادة استقرار العلاقات الزوجية، التركيزُ على التوعية بحقوق المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين.

الشكل (12): نقص التوعية بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين يؤثر سلباً على استقرار العلاقات الزوجية

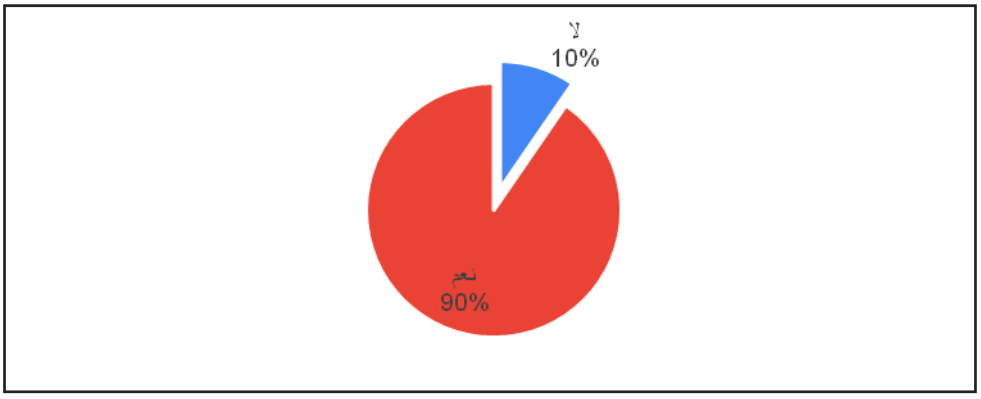

16. يوسف بن نهير الحربي. (2013). العوامل الاجتماعية المرتبطة بظاهرة الطلاق بين المتزوجين حديثاً (دراسة ميدانية في مدينة الرياض). جامعة نايف للعلوم الأمنية. ص 22.

10. غالباً ما تنشأ خلافات داخل العلاقة الزوجية نتيجةً لاختلاف الطباع وغياب لغة الحوار والمشاركة بين الزوجين، وهذا يمكن أن يؤدي إلى عدم انسجام العلاقة وزيادة التوتر في الحياة الزوجية. وإذا كان هناك انعدام في هذا التفاهم والقدرة على التواصل، فقد يزيد ذلك من الخلافات بين الزوجين.[17]

الشكل (13): غياب لغة الحوار وانعدام مفهوم المشاركة واختلاف الطباع بين الأزواج تؤدي إلى زيادة حالات الطلاق

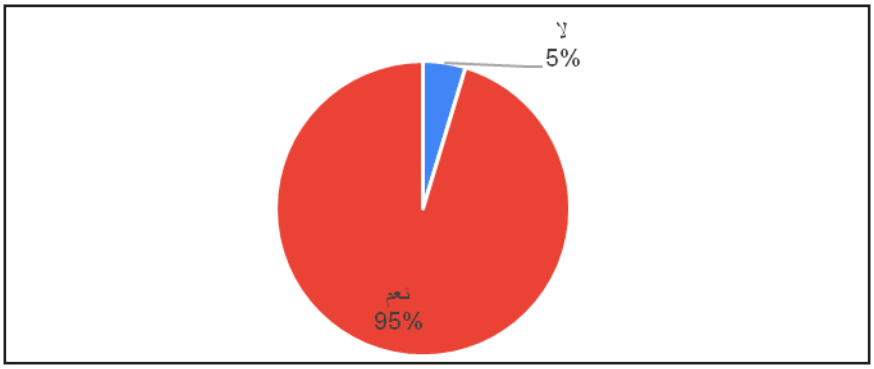

وفي الشكل (13)، يظهر أن 95% (367 من 385) يرَون أنَّ غياب لغة الحوار وانعدام مفهوم المشاركة في الحياة الزوجية واختلاف الطباع بين الأزواج يمكن أن يكون سبباً في زيادة حالات الطلاق في العراق، ويرى 5% (18 من 385) شخصاً العكس. وفي ضوء ذلك تُظهر هذه الآراء أهمية التواصل وفهم احتياجات الزوج، للحفاظ على كِلا الطرفين.

11. إنَّ انتشار ظاهرة الزواج المبكر في البلاد تعدُّ من أبرز الأسباب التي أسهمت في زيادة حالات الطلاق.[18]ويعزى ذلك إلى عدم الاستعداد النفسي والنضج الكافي للزواج والتزاماته، وعدم القدرة على التعامل مع التحديات بشكل فعال.وإنَّ عدم الاستعداد

17. مصدر سابق عذراء صليوا رفو.

18. مؤيد الطرفي. (2022). زواج القاصرات "يعقد" الوضع الاجتماعي في العراق. إندبندنت عربية. https://2u.pw/knap3Cy

المادي للزواج وعدم تحمل المسؤوليات المالية كون الأزواج الشبان يملكون مصادر دخل محدودة وقليلة، مما يزيد من الضغوط المالية على العلاقة الزوجية، وقد يصبح من الصعب على الزوجين تلبية احتياجاتهم المالية الأساسية. وإنَّ قلة الخبرة الحياتية للأشخاص الذين يتزوجون في سن مبكرة تنعكس على ما يواجهون من صعوبات في احتياجاتهم،وتوقعاتهم،وتطلعاتهم الشخصية، والزوجية.[19]

الشكل (14): ارتفاع معدلات الزواج المبكر يؤثر في زيادة حالات الطلاق

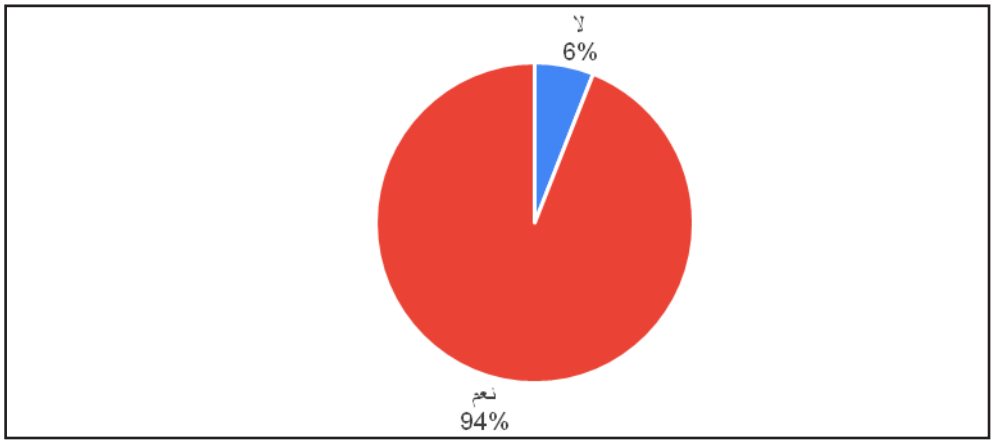

ويظهر من خلال الشكل(14)،أنَّ 94% (362 من 385) من الأشخاص المشاركين أجابوا بأنهم يعتقدون أن الزواج المبكر يسهم في زيادة حالات الطلاق، بينما أجاب 6% (23 من 385) شخصاً بأنهم لا يعتقدون ذلك. ويُعزى ذلك إلى أن الزواج المبكر مشكلة خطيرة يمكن أن تؤدي إلى انهيار العلاقات الأسرية في المجتمع العراقي.

12. إنَّ تعدد الزوجات يمكن أن يؤدي إلى مشكلات اجتماعية وعلاقات زواجية معقدة، وهذا يعتمد على كيفية تطبيقه وممارسته في مختلف المجتمعات. ويمكن تعريف

19. بودوخة مريم. فوداد كريمة. (2017). الزواج المبكر وأثره في ارتفاع معدلات الطلاق (دراسة ميدانية في الريف الجزائري) الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية .https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/536/3/1/78620

تعدد الزوجات بأنه مفهوم اجتماعي يشير إلى الزواج بأكثر من امرأة في نفس الوقت، وهذا المفهوم يعتمد على عوامل اجتماعية وثقافية مختلفة من مجتمع لآخر. يمكن أن تتأثر ممارسة تعدد الزوجات بعدة عوامل مرتبطة بالعرف الاجتماعي، وتبرز من هذه العوامل التي قد تؤدي إلى تعدد الزوجات بسبب العرف الاجتماعي، الثقافات والتقاليد، والدين، إذ يعدُّ تعدد الزوجات جزءاً من النمط الاجتماعي والثقافي والديني، وأنَّ هذا النوع من الزواج مقبولٌ وممارسٌ بشكل رسمي وشرعي. وقد يستند بعض الأشخاص لتبرير تعدد الزوجات إلى دور هذا النوع من الزواج في تحقيق التوازن بين الجنسين، ويعدُّ توفيرُ الدعم المالي والعائلي لعدة زوجات مسؤوليةً اجتماعيةً للرجل. وقد يقرر بعض الأفراد تعدد الزوجات بناءً على اختيارات شخصية بغض النظر عن العرف الاجتماعي أو الثقافي[20].

وعلى الرغم من تنظيم قانون الأحوال الشخصية العراقي مسألة تعدد الزوجات، إلا أنَّ هذه الظاهرة تشهد زيادة كبيرة في المجتمع العراقي.[21]وغالباً ما يصاحب تعدد الزوجات تنافسٌ بين الزوجات على انتباه الزوج أو على موارد الأسرة، ورفض الزوجة هذا النوع من الزواج. وقد يكون الزوج غير قادر على تحقيق هذه المساواة والعدالة بين الزوجات وصعوبة إدارة العلاقات، ومشكلات تتعلق بالاحتياجات المالية والموارد المطلوبة لدعم العائلات المتعددة. فإن كل ذلك يمكن أن يؤدي إلى الطلاق.[22]

20. مدين نوري طلاك الشمري. (2015) . مجلة جامعة بابل/ كليــة التربيـة للعلوم الإنسانية. https://www.uobabylon.edu.iq/publications/humanities_edition19/humanities_ed19_15.doc

21. علي العزاوي. (2015). تعدد الزوجات خلافاً للقانون يتزايد في العراق. العربي الجديد. https://2u.pw/7W9LUwv

22. مصدر سابق.هناء جاسم السبعاوي.

الشكل (15): تعدد الزوجات يؤدي إلى زيادة حالات الطلاق.

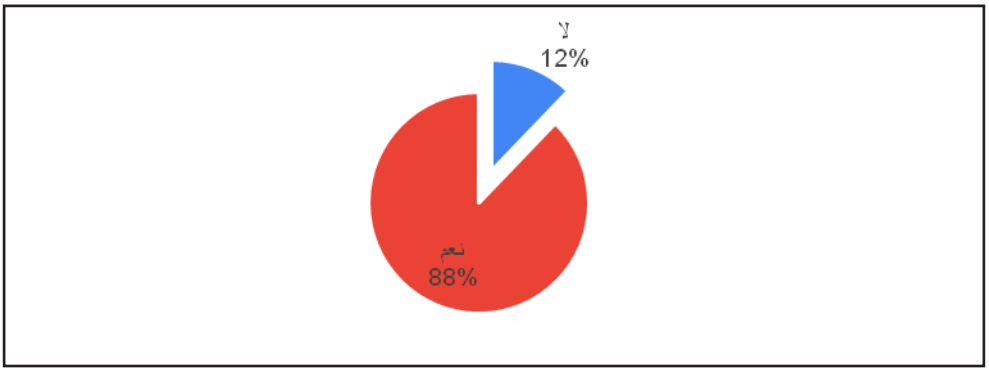

وفي الشكل (15)، يعتقد 88% (338 من 385) من الأشخاص أنَّ تعدد الزوجات يمكن أن يكون عاملاً مؤثراً في زيادة حالات الطلاق في العراق. بينما هناك 12% (47 من 385) منهم لا يعتقدون ذلك. وهذا يعني أنَّ هناك نسبةً كبيرة من المشاركين ترى أنَّ تعدد الزوجات يمكن أن يكون له تأثير سلبي على استقرار العلاقات الزوجية ومعدلات الطلاق. وهذا يعكس القلق بشأن التعدد وتأثيره على العلاقات الزوجية. ويشير ذلك إلى أهمية زيادة التوعية بأهمية الحوار حول موضوع التعدد وآثاره على العلاقات الزوجية والأسرة.

13. النزاعات العرقية والدينية والاختلافات الفكرية في العراق يمكن أن يكون لها تأثير على استقرار العلاقات الزوجية.[23] وقد كان هناك 76% (293 من 385) شخصاً يعتقدون أنَّ هذه النزاعات والاختلافات يمكن أن تسهم في الطلاق. بينما هناك 24% (92 من 385) شخصاً لا يعتقدون ذلك. ويشير ما ذُكر إلى أن هناك تفاوتاً في الآراء حول تأثير النزاعات العرقية والدينية والفكرية على استقرار العلاقات الزوجية في البلاد، وهذا يمكن

23. القاضي لطيف خليل إبراهيم. (2022). انحلال العلاقة الزوجية بالطلاق او التفريق- الأسباب والمعالجات. مجلس القضاء الأعلى. https://www.sjc.iq/view.69914/

أن يعكس التحديات الاجتماعية والسياسية التي يواجهها المجتمع في هذا السياق.وبالتالي يظهر أنَّ هناك حاجة إلى تعزيز الحوار والتفاهم بين مختلف شرائح المجتمع العراقي من خلال توفير برامج تعليمية وتدريبية للأفراد من سائر الخلفيات العرقية والدينية والفكرية يتعرف المجتمع من خلالها على أهمية التسامح والاحترام المتبادل كما هو واضح في الشكل رقم (16).

الشكل (16): تداعيات النزاعات العرقية والدينية والاختلافات الفكرية في العراق على استقرار العلاقات الزوجية

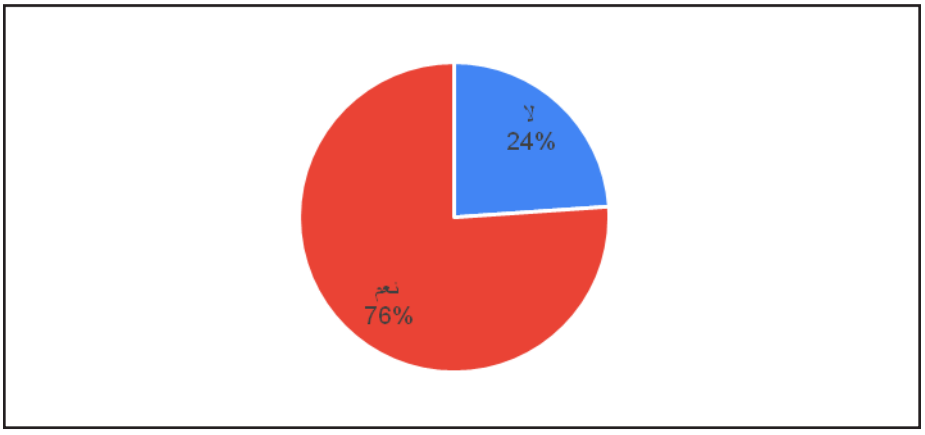

14. وأخيراً فإنَّ للهجرة والنزوح دوراً في إنهاء الحياة الزوجية والانفصال، إذ يظهر في الشكل (17)، دور الهجرة والنزوح في ارتفاع حالات الطلاق في العراق، حيث يعتقد 63% (244 من 385) شخصاً أن الهجرة والنزوح يسهمان في الطلاق، بينما كان 37% (141 من 385) فقط من الأشخاص لا يعتقدون ذلك. ويمكن أن يُردَّ ذلك إلى ما يترتب على الهجرة والنزوح من انفصالٍ عن العائلة وزيادةٍ في التوتر والنزاعات بين أفراد الأسرة نتيجة للضغوطات التي يتعرض لها الأشخاص في مناطق وجودهم، من صعوبات مالية وعدم

توفر العمل والحصول على السكن، مما يؤدي إلى انهيار العلاقات الأسرية. وفي بعض الحالات يسبب الزواج المختلط بين المهاجرين والنازحين مشاكلَ ثقافيةً ولغوية. وبالتالي يحدث سوء التفاهم والخلافات، ونتيجة لذلك تنهار العلاقات الزوجية.

الشكل (17): دور الهجرة والنزوح في ارتفاع معدلات الطلاق.

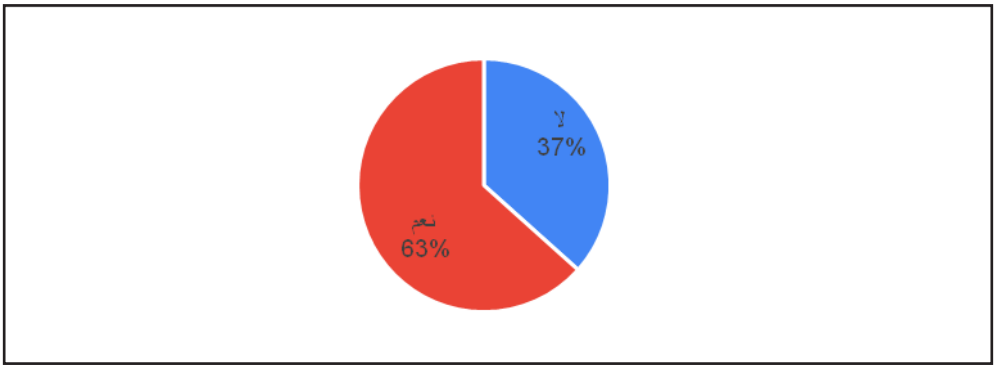

ثانياً -الأسباب الاقتصادية: في سياق العلاقات الزوجية والأسرية، تشمل الأسباب الاقتصادية عوامل مثل الدخل الشخصي والأسري، والوظيفة والاستقرار المهني، وتكاليف الحياة اليومية. ونتيجة للأزمات الاقتصادية التي تمر بها بعض الأسر قد لا يكون الزوج قادراً على إعالة أفراد العائلة، وفي بعض الحالات قد لا تراعي الزوجات الظروف أو الأزمات الاقتصادية، وبالتالي تنشأ الخلافات بين الزوجين وقد تنتهي بالطلاق.[24]

وفي الشكل رقم (18)، يُلاحظ أن غالبية الأشخاص 67% (258 من 385) يعتقدون أن التغيرات الاقتصادية الأخيرة في العراق تؤثر بشكل كبير في زيادة حالات الطلاق.وهذا يشير إلى أن هناك قلقاً كبيراً بين الناس بشأن تأثير هذه التغيرات على الأسر والعلاقات. وهناك 25% (98 من 385) يرَون أن التغيرات الاقتصادية قد أثرت بشكل محدود.كما

24. مصدر سابق عذراء صليوا رفو.

يوجد عدد قليل من المشاركين 8% (29 من 385) لا يعتقدون أن التغيرات الاقتصادية قد أسهمت في زيادة حالات الطلاق في البلاد.

الشكل (18): مساهمة التغيرات الاقتصادية الأخيرة في زيادة معدلات الطلاق في العراق

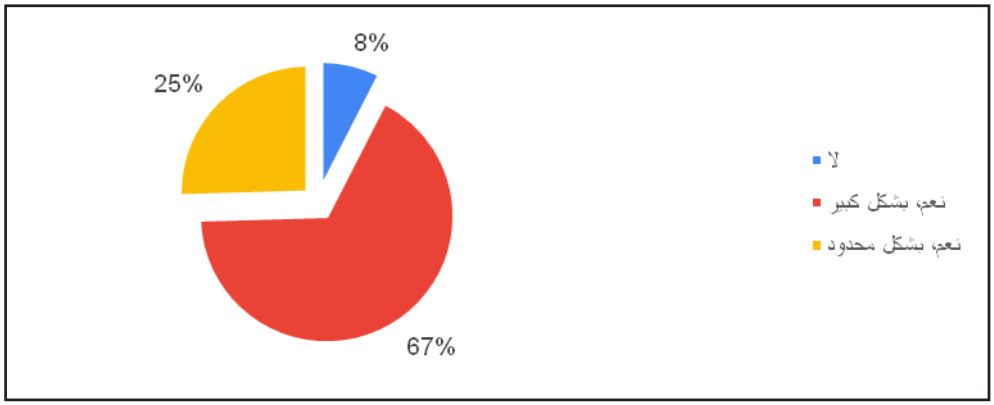

ثالثاً-الأسباب النفسية: تنشأ الضغوط النفسية نتيجة التفاعل ما بين الفرد ومجموعة العوامل الخارجية أو الداخلية البيئية منها والشخصية. وتختلف طبيعة هذه الضغوط التي يعاني منها أفراد المجتمع وتشمل ضغوط العمل، الضغوط الاقتصادية، الضغوط الأسرية، والضغوط العاطفية. ولأنَّ الأفراد في المجتمع العراقي يعانون من آثار الأزمات السياسية والاقتصادية و المعاشية، فإن كل ذلك يمكن أن يؤدي إلى سوء الحالة النفسية وتظهر مشاكل الاكتئاب، والقلق، التي تجعل من الصعب على الشخص التواصل مع أفراد الأسرة، وبالتالي تؤثر في القدرة على الاستمرار في العلاقة الزوجية.[25]

ويوضح الشكل (19)، أنَّ هناك نسبة كبيرة من الأشخاص المشاركين يعتقدون بأن الإجهاد والضغوط النفسية الناجمة عن الظروف الصعبة في العراق يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع معدلات الطلاق. إذ كان هناك 88% (340 من 385) يعتقدون ذلك، وأن هناك

25. سكاي نيوز عربية. (2022). "أرقام مفزعة" بالعراق.. آفة الطلاق تدق ناقوس الخطر. https://2u.pw/QghEkRB

12% (45 من 385) شخصاً لا يرَون للإجهاد والضغوط النفسية تأثيراً على معدلات الطلاق. وبالتالي يفسر ذلك أهمية توفير الدعم النفسي والاجتماعي للأزواج والأسر في مواجهة الظروف الصعبة ورفع الوعي العام بأهمية الصحة النفسية، وبالتالي يمكن للمساعدة النفسية والمجتمعية أن تسهم في تقليل تأثير الإجهاد والضغوط النفسية على العلاقات الزوجية.

الشكل (19): الإجهاد والضغوط النفسية الناجمة عن الظروف الصعبة في العراق

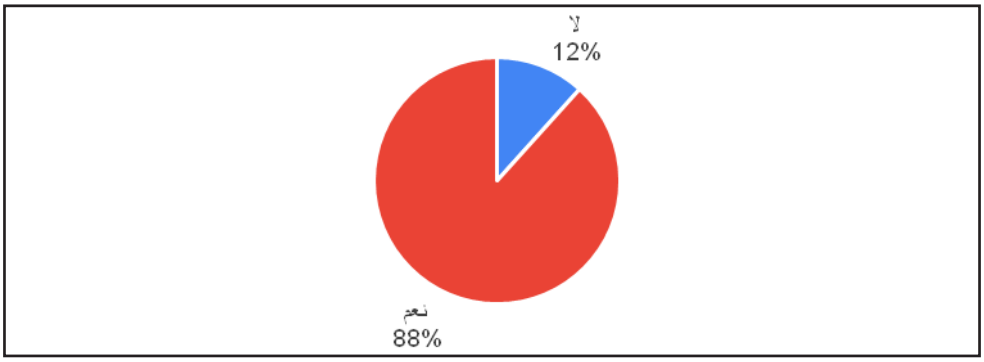

الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية للطلاق:

إن أبرزَ معالم آثار الطلاق تفككُ الأسرة، وفقدانُ الأطفال الفرصةَ للنمو والتنميةَ في بيئة أسرية مستقرة، والذي يؤثر على تطورهم النفسي والاجتماعي، والتغيرُ في العلاقات الاجتماعية للزوجين والأسر، ويترتب على ذلك تفاقم الخلافات في الأسرة وتقليل التواصل بين الأفراد. وقد يعاني الأفراد الذين ينفصلون من العزل الاجتماعي أو الشعور بالوحدة، ومن الصعوبات المالية.[26] وبالتالي يؤدى الطلاق إلى آثار اجتماعية، اقتصادية، ونفسية.

في الشكل(20)، يمكن التركيز على الآثار الاجتماعية التي لها أثرٌ كبيرٌ على الأفراد وأبرزها، التأثر بالنظرة السلبية للمجتمع تجاه الأفراد المطلقين بنسبة 18%، ويأتي بعدها، الصعوبات في إعادة بناء العلاقات الاجتماعية بعد الطلاق بنسبة 13% وأخيراً، الصعوبات في التكيف مع التغيرات في دور الأبوين بعد الطلاق بنسبة 12%. تلك الآثار يجب مراعاتها في التخطيط لدعم الأفراد الذين يمرون بتجربة الطلاق للمساعدة في تقليل الآثار السلبية على الصعيدين الاجتماعي والنفسي.

26. أ. م. د. جميل حامد عطية. المنتدى العراقي للنخب والكفاءات. تأثير الطلاق على الاستقرار الأسري في المجتمع العراقي. https://2u.pw/NgToqfJ

الشكل (20): الآثار الاجتماعية للطلاق على الأفراد

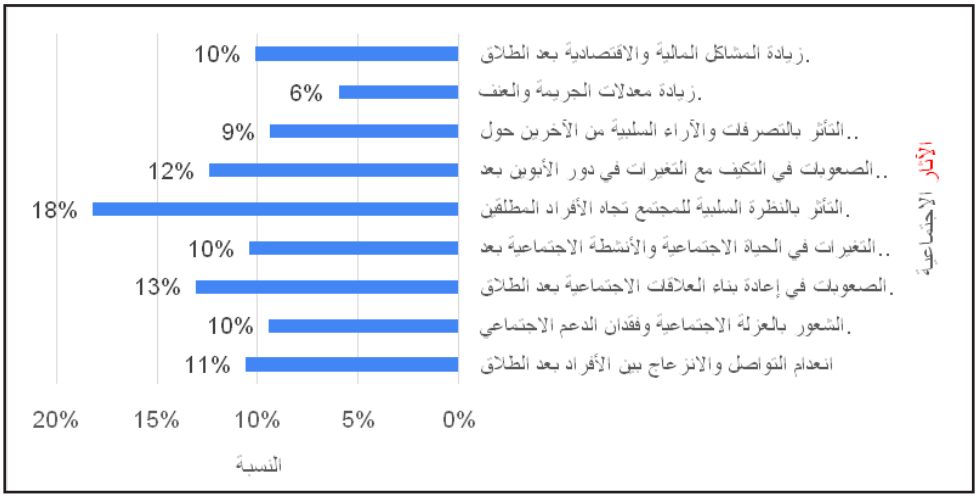

ويوضح الشكل (21)، أن الطلاق يمكن أن يكون له تأثير كبير على الجوانب الاقتصادية لحياة الأفراد، وأبرزها زيادة النفقات الشخصية بسبب تكاليف الإقامة الفردية نسبة (21%)،ويبدو أن الطلاق يؤدي إلى زيادة النفقات الشخصية بسبب تكاليف الإقامة الفردية، وهذا يعكس الحاجة لتلبية احتياجات السكن والمعيشة بشكل منفصل. وتحمُّل الأعباء المالية للأطفال وتكاليف الحضانة نسبة (14%) إذ يكون الأطفال عاملاً إضافياً في الأعباء المالية بعد الطلاق، مما يشمل تكاليف الحضانة ودعمهم المالي، والتغييرات في أنماط الإنفاق والمعيشة نسبة (11%) حيث يمكن أن يؤدي الطلاق إلى تغيرات في أنماط الإنفاق ومستوى المعيشة بسبب التحول من الحياة الزوجية إلى الحياة الفردية. وإلى صعوبات في توفير احتياجات الحياة الأساسية بعد الانفصال مثل الغذاء والكهرباء والماء بنسبة (11%) ، مما يسهم في الضغط المالي وانخفاض مستوى الدخل الشخصي بنسبة (9 %)،ويشير هذا إلى أن الطلاق يمكن أن يؤدي إلى انخفاض في مستوى الدخل الشخصي بسبب فقدان الدخل المشترك مع الشريك السابق.

الشكل (21): الآثار الاقتصادية للطلاق على الأفراد

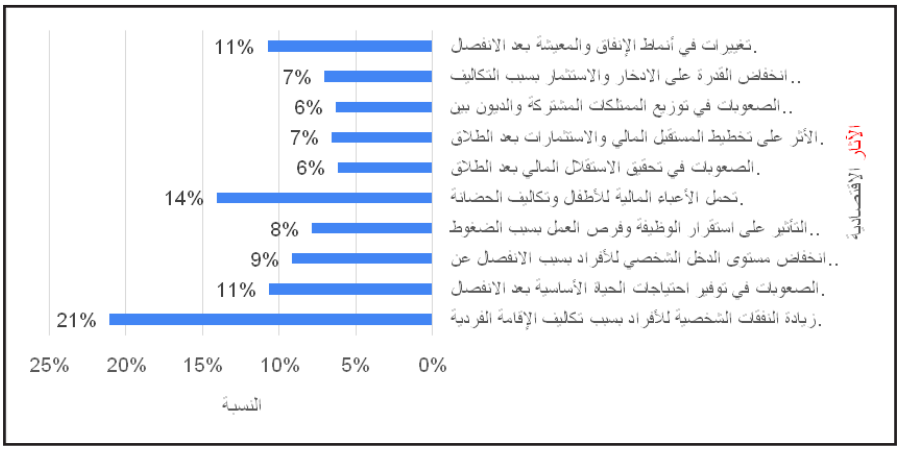

ومن خلال الشكل رقم (22)، يظهر تأثير الانفصال والطلاق على الصحة النفسية، إذ يعتقد المشاركون أن الأفراد المطلقين تجنبوا الالتزام بعلاقات جديدة بسبب الخوف من التكرار بنسبة (19%)، وهذا يعكس أن بعض الأشخاص قد يتجنبون الالتزام بعلاقات جديدة بسبب الخوف من تكرار نفس التجربة السلبية. وزيادة مستويات الاكتئاب والحزن بسبب انتهاء العلاقة الزوجية بنسبة (14%)، والشعور بالضيق والقلق بشأن المستقبل بعد الطلاق بنسبة (13%). وانخفاض التقدير للذات والثقة بالنفس بسبب فشل العلاقة الزوجية بنسبة (11%). ويمكن تفسير الآثار النفسية للطلاق بانتهاء العلاقة الزوجية، وهي رابطة عاطفية مهمة بالنسبة للغالبية العظمى من الناس. والتغييرات الكبيرة في الحياة، مثل الانتقال إلى منزل جديد، وإعادة تنظيم الحياة المالية، والتعامل مع حضانة الأطفال. وضغوط إجراءات الطلاق.

وفي حين، يبدو أنَّ هناك بعض المشاركين يرَون أن الطلاق يمكن أن يؤدي إلى التحرر والاستقلالية بعد التخلص من العلاقة الزوجية بنسبة (8%)، وأن هناك تأثيرات إيجابية

للنمو الشخصي والتطور بعد الطلاق بنسبة (5%)، هذا يشير إلى أن بعض الأشخاص يمكن أن يجدوا فرصة للنمو الشخصي والتطور بعد الطلاق.

الشكل رقم (22): الآثار النفسية للطلاق على الأفراد.

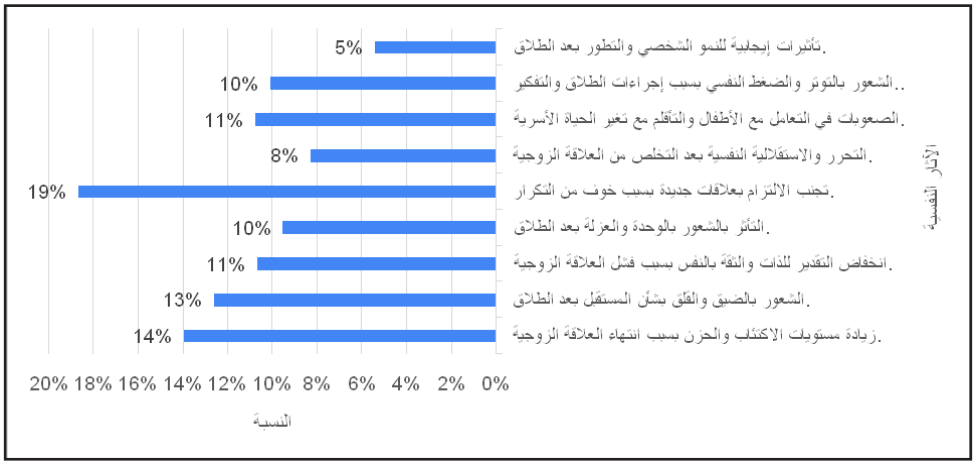

الحلول المقترحة:

إنَّ خيارات السياسة التي تطرحها هذه الورقة تتضمن إنشاء مراكز متطورة للإرشاد الأسري في المحافظات العراقية التي تسهم في الحد من هذه الظاهرة، وآثارها على المجتمع والأفراد. ويستند ذلك إلى إجابات المشاركين في استبانة البحث، والتجارب السابقة لدول المنطقة، إذ يرى غالبية المشاركين ضرورة إنشاء مراكز للإرشاد الأسري في العراق.[27] ومن أبرز الأمثلة على البرامج التي تحدُّ من ظاهرة الطلاق، هي البرامج التي تطبقها الإمارات العربية المتحدة، وأبرزها برنامج «الصلح خير» وهو برنامج يهدف إلى تقليل حالات الطلاق في أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، من خلال تمكين الأسر من حل النزاعات وتجاوز الصعوبات بأساليب مبتكرة، إذ خفَّض هذا البرنامج نسبَ الطلاق خلال العام

27. 87 % من المشاركين في الاستبانة معتقدون بضرورة توفر برامج الإرشاد الأسري للتقليل من حالات الطلاق، بينما 13 % منهم لا يعتقدون ذلك.

2021 بنسبة 4% عن عامي 2019 و2020، ويتضمن البرنامج تقديم ورشات توعية للتوجيه الأسري وجلسات استشارات وصلح بين أفراد الأسرة، وبلغ عدد المستفيدين من البرنامج 2367 شخصاً.[28] وكذلك برنامج «إعداد» وهو برنامج تدريبي يستهدف المقبلين على الزواج في الإمارات، إذ بلغ عدد المستفيدين من برنامج «إعداد» الذي تنفذه وزارة تنمية المجتمع في الإمارات العربية المتحدة بصفة مستدامة لتأهيل الشباب المقبلين على الزواج، والتحق بالبرنامج 3771 شاباً وشابة على مستوى الدولة خلال يناير 2021 حتى نهاية يونيو من نفس العام.[29]

28. عمرو بيومي. الإمارات اليوم. «الصلح خير» يخفض نسب الطلاق في أبوظبي 4 % العام الماضي. 2022. https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2022-09-08-1.1665927

*برنامج الصلح خير: تشير الأرقام والبيانات المتعلقة بنسب الطلاق إلى نجاح برنامج «الصلح خير» في تقليل معدلات الطلاق بنسبة 4%. في العام 2018، كانت نسبة الطلاق تصل إلى 12%، وارتفعت إلى 13% في كل من عامي 2019 و2020. ومن ثم، انخفضت إلى 9% في عام 2021 بعد تفعيل البرنامج. وتم تنظيم 24 ورشة توعية للتوجيه الأسري ضمن برنامج «الصلح خير» في النصف الأول من 2021، استفاد منها 2367 شخصاً. الهدف الرئيس للبرنامج هو تمكين الأسر من حل النزاعات وتجاوز الصعوبات بأساليب مبتكرة، مما يسهم في تقليل حالات الطلاق. وبحسب الإحصاءات، تم حل 2023 نزاعاً أسرياً عبر برنامج «الصلح خير»، ممثلة نسبة 59% من إجمالي عدد النزاعات التي تم تقديمها خلال النصف الأول 2021. من هذه النزاعات، تم التوصل إلى اتفاق وصلح في 14% منها، مما يمثل 283 حالة صلح. ومن ناحية أخرى، تم تسجيل 151 حالة طلاق، والتي تمثل نسبة 7% من إجمالي عدد النزاعات المقدمة إلى البرنامج.

29. الإمارات اليوم. 3771 مستفيداً من «إعداد» لتأهيل المقبلين على الزواج خلال النصف الأول من 2021. 2021. https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2021-08-24-1.1527606

*يهدف برنامج "إعداد" إلى زيادة الوعي بمفهوم الزواج وتطوير سلوك المقبلين على الزواج لتجاوز بعض التحديات وتعزيز أنماط الحياة الإيجابية لضمان تكوين أسر إماراتية مستقرة ومتماسكة مؤهلة لإعداد أجيال قادمة واعية إضافة إلى دعم وتعزيز ثقة الشباب بالزواج والتشجيع عليه من خلال برامج توعية تركز على تطوير مهارات الأزواج وتحفزهم لتحقيق الإيجابية والتفاهم والانسجام توافقاً مع رؤية ومبدأ الوزارة لتجسيد "أسرة مستقرة.. مجتمع متلاحم".ويعد برنامج إعداد دورة تدريبية متكاملة تغطي مختلف جوانب الحياة الدينية النفسية الاجتماعية الأسرية والاقتصادية حيث يتم عرض وسائل التغيير الإيجابي والإصلاحي للآباء والأزواج وفق مجموعة محاور تتصل بالعلاقات الأسرية والتوافق في الحياة الزوجية والتخطيط المالي وشراكة الزوجين في تربية الأبناء وتعزيز المواطنة والتحديات الأسرية وذلك عن طريق محاضرين واستشاريين اجتماعيين متخصصين في التوعية الأسرية.

تفاصيل البرنامج:

العنصر	التفاصيل
اسم البرنامج	إنشاء مراكز متطورة للإرشاد الأسري في المحافظات العراقية.
مدة البرنامج	- 5 سنوات
جهات التمويل	- مجلس القضاء الأعلى. - وزارة التخطيط،وزارة المالية (الميزانية الرئيسة). - وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. - وزارة العدل. - القطاع الخاص (الشركات والمؤسسات) من خلال برامج التمويل المشترك.
الجهة المنفذة	مؤسسات أو هيئات حكومية متخصصة في مجال الأسرة والأمور الاجتماعية بالتعاون مع القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وأبرزها، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية، وزارة العدل، المحاكم، مجلس القضاء الأعلى.
الأنشطة	- إنشاء وتجهيز مراكز الإرشاد الأسري. - تقديم دورات تدريبية وورش عمل ومحاضرات. - تنظيم حملات توعية. - تقديم الاستشارات.
الجوانب المالية	- تأسيس وتشغيل المراكز النموذجية، بما في ذلك تأثيثها وتجهيزها بالتكنولوجيا اللازمة. - توظيف وتدريب الموظفين والمحاضرين والاستشاريين الاجتماعيين. - تصميم وتنفيذ برامج التوعية والدورات التدريبية وورش العمل.

العنصر	التفاصيل
الجوانب القانونية	- الامتثال للقوانين واللوائح المحلية والوطنية المتعلقة بحقوق الأفراد والأسر. - استشارة قانونية لضمان التماشي مع القوانين والحقوق القانونية للمشاركين. - الجهة المسؤولة عن تنفيذ الجوانب القانونية: (نقابة المحامين، مجلس القضاء الأعلى).
شراكات مع القطاع الخاص	- تقديم الدعم المالي للمشروع من خلال توقيع اتفاقيات شراكة مع الشركات المهتمة. - تقديم الموارد البشرية والخبرات في مجالات التوعية والتدريب والتكنولوجيا. - تقديم الدعم في الترويج والتوعية ببرنامج الإرشاد الأسري وقيمته.
الجهات المستهدفة	- المقبلون على الزواج والأزواج الجدد (مدة الاشتراك: دورات تدريبية قصيرة الأمد). - الأسر والأفراد الذين يعانون من توترات أو مشاكل زواجية (مدة الاشتراك: متغيرة حسب الحالة). - المجتمع بشكل عام لزيادة الوعي بأهمية الإرشاد الأسري (مدة الاشتراك: مستدامة).
استراتيجية التنفيذ	- بناء شراكات قوية مع الجهات المموِّلة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. - توظيف وتدريب محاضرين ومستشارين اجتماعيين ذوي خبرة في مجال الإرشاد الأسري. - استخدام تقنيات التعلم عبر الإنترنت لنقل المعرفة والمهارات إلى المشاركين. - إجراء تقييم دوري لأداء المراكز وتوفير تقارير دورية للتحسين المستمر.

ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والفوائد، وسأشرحها بالتفصيل، وسأوضح أيضاً بعض العوائق المحتملة:

العوائق المحتملة	الحلول
1. التمويل	- البحث عن مصادر تمويل متنوعة مثل المؤسسات الحكومية، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص. - إعداد خطة تمويلية مفصلة تشمل تقديرات مالية دقيقة لتأسيس وتشغيل المراكز. - استخدام استراتيجيات جذب التمويل مثل الجمعيات الخيرية والحملات التمويلية عبر الإنترنت.
2. توظيف وتدريب الموظفين المؤهلين	- البحث عن محترفين مؤهلين في مجال الإرشاد الأسري وإجراء عمليات توظيف فعالة. - تقديم برامج تدريب وتطوير مستمرة للموظفين لتعزيز مهاراتهم ومعرفتهم.

العوائق المحتملة	الحلول
3. القوانين واللوائح	- العمل بشكل وثيق مع مستشارين قانونيين لضمان الامتثال لجميع القوانين واللوائح. - إجراء تقييم دوري للامتثال القانوني والتحديثات القانونية.
4. التوعية والترويج	- إنشاء حملات توعية فعّالة تستهدف الجمهور المستهدف وتشجع على المشاركة. - استخدام وسائل الإعلام الاجتماعي والتسويق عبر الإنترنت لزيادة الوعي بالبرنامج.
5. الاستدامة	- تطوير استراتيجيات استدامة مالية تشمل التمويل المستدام وجذب مصادر إيرادات مستدامة. - إجراء تقييم دوري للأداء وتحسين البرنامج بناءً على النتائج وتغييرات الاحتياجات. - تشجع مشاركة المجتمع المحلي والاستفادة من التجارب الناجحة في مجال الإرشاد الأسري من أجل تطوير عمل البرنامج.
6. التحديات الثقافية	- العمل بالتعاون مع زعماء المجتمع والمؤسسات المحلية لتعزيز فهم وقبول البرنامج. - تخصيص موارد لفهم القيم والعادات المحلية وتكييف البرنامج وفقاً لها.
7. التقنية والبنية التحتية	- تأمين التكنولوجيا والمعدات اللازمة لتقديم البرنامج بكفاءة. - تقديم تدريبات على استخدام التكنولوجيا للموظفين والمشاركين.

الاستنتاجات:

1. يشهد العراق زيادةً ملحوظةً في حالات الطلاق في الفترة الأخيرة بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة وارتفاع معدلات البطالة.

2. التغيرات الاجتماعية والقيم تلعب دوراً مهماً في حالات الطلاق، مع تأثير تغير أدوار المرأة والرجل واستقلاليتهما المادية.

3. العنف الأسري وسوء المعاملة تعدُّ عواملَ أخرى مهمة لزيادة معدلات الطلاق في العراق.

4. استخدام الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي بشكل مفرط يمكن أن يؤثر على العلاقة الزوجية وزيادة حالات الطلاق.

5. آثار الطلاق تتضمن تأثيرات سلبية على الصحة النفسية والاقتصادية للأفراد والمجتمع بشكل عام.

6. يمكن للعراق إنشاء مراكز متطورة للإرشاد الأسري في مختلف المحافظات لتقديم الدعم والمشورة للأزواج المعنيين بالطلاق ولتعزيز التواصل وحل النزاعات الزوجية بشكل بنّاء.

التوصيات:

أولاً- الاجتماعية والثقافية:

- تشجيع الأزواج على المشاركة في برامج تثقيفية وتوعوية من أجل تعزيز التوعية بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين من خلال البرامج التثقيفية والتدريبية للمجتمع.

- التوعية بمخاطر الطلاق وآثاره السلبية على الأسرة والمجتمع، وذلك من خلال حملات التوعية الإعلامية والتربوية، والبرامج التعليمية والتدريبية، والأنشطة المجتمعية المختلفة.

- حماية حقوق الأطفال المتضررين من الطلاق،وذلك من خلال سنِّ القوانين والتشريعات التي تضمن لهم الرعاية والحماية، وتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية اللازمة لهم.

- تقديم نصائح عملية حول كيفية تربية الأبناء بطريقة متوازنة تحافظ على هويتهم وقيمهم.وينبغي تعزيز مشاركة الأهل والأقارب بشكل بنّاء في حياة الأزواج دون التدخل الزائد في القرارات الزوجية. ويتم ذلك من خلال البرامج التي تقدمها المنظمات والمؤسسات المعنية.

- التوعية بمخاطر تعدد الزوجات، العنف الأسري، الزواج خارج المحكمة والخيانة بكل أنواعها، والإدمان على المخدرات والكحول. وذلك من خلال حملات التوعية الإعلامية والتربوية، والبرامج التعليمية والتدريبية، والأنشطة المجتمعية المختلفة. ودعم الأفراد والأسر التي تعاني من هذه المشكلات، من خلال تقديم المشورة والمساعدة النفسية والاجتماعية والقانونية، وتوفير برامج الدعم والتوجيه، وسن القوانين والتشريعات التي تحمي الأفراد والأسر من هذه المشكلات.

ثانياً - الاقتصادية:

- تحسين الظروف الاقتصادية للأسر في العراق، من خلال توفير فرص عمل كافية ومناسبة للشباب والشابات، وزيادة الدخل المتاح للأسر، وتخفيض نسبة التضخم والغلاء، وضمان حقوق المطلقات والأرامل في الميراث والنفقة، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تسهم في رفع مستوى المعيشة.

- دعم الأزواج والعائلات التي تعاني من صعوبات مالية بعد الطلاق، وذلك من خلال تقديم المساعدات المالية، وتوفير برامج التدريب والتأهيل المهني، وتعزيز فرص العمل.

- تقديم نصائح عملية حول كيفية الإدارة المالية بشكل مشترك بين الزوجين، من خلال البرامج الاقتصادية التي يمكن أن تقدمها بعض المؤسسات والمنظمات المعنية.

- حماية حقوق الأطفال المتضررين من الطلاق من الناحية الاقتصادية،وذلك من خلال سن القوانين والتشريعات التي تضمن لهم النفقة والتعليم والرعاية الصحية.

ثالثاً- النفسية:

- التوعية بالتغيرات النفسية التي تحدث خلال فترات مختلفة من الحياة الزوجية، وكيفية التكيف معها.

- توفير خدمات استشارية ونفسية مجانية أو بتكلفة رمزية للأزواج الراغبين في الزواج أو المتزوجين، لتقديم الدعم النفسي ولتعزيز مهارات التواصل والتفاهم والحوار بينهم، وللتعامل مع المشكلات والصراعات بطريقة سليمة وبناءة.

قائمة المراجع والمصادر:

1. رووداو ديجيتال. أكثر من 19 ألف حالة طلاق في العراق في الربع الأول من 2023.

https//:www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq080520231/

2. هلا الصلاحين. بُنيان. تعرف على آثار الطلاق على الفرد وعلى المجتمع. 2021.

https://2u.pw/CKHmMo0

3. محمد إبراهيم عكة. (2019). العوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية لظاهرة الطلاق في ضوء التغيرات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني – دراسة في جنوب الضفة الغربية من عام 2013 لغاية عام 2016. جامعة أسيوط مجلة كلية التربية.

https://mfes.journals.ekb.eg/article_104070.html

4. موازين نيوز. (2022). تفاقم حالات الطلاق في العراق.. تقرير يسلط الضوء على الأسباب والحلول. https://www.mawazin.net/Details.aspx?jimare=209394

5. منظمة العمل الدولية (2018). دليل تدريبي حول: تعزيز دور النقابات في المساواة بين الجنسين.

https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---africa/---ro-abidjan/---sro-cairo/documents/publication/wcms_637330.pdf

6. عذراء صليوا رفو. (2019). الطلاق وأسبابه في مدينة بغداد: دراسة اجتماعية تحليلية. مجلـة الإناسة وعلوم المجتمع.

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/783/3/2/165389

7. د. أيمن صالح. (2004). تدخل الأهل في حياة الزوجين وأثر ذلك في حدوث الطلاق. https://2u.pw/gr6Htgo

8. فهد محمد. (2022). آثار العُنف الأُسري على المجتمع وطرق الحد من انتشاره. نقابة المحامين المصرية. https://2u.pw/pQ8utZ4

9. زينب، مواح. (2018). وسائل التواصل الاجتماعي وعلاقتها بزيادة ظاهرة الطلاق. مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانة، المجلد ٢٦، العدد :٩.

https://www.iasj.net/iasj/download/acfa3be9d929af45

10. هناء جاسم السبعاوي. (2013). الطلاق أسبابه وحلوله في مدينة الموصل. إضاءات موصلية.

https://uomosul.edu.iq/public/files/datafolder_2712/_20190926_071701_290.pdf

11. إيثار موسى. 2023. أهم المعلومات القانونية عن الزواج خارج المحكمة في القانون العراقي. استشارات قانونية. https://2u.pw/a6f6Zjs

12. براء الشمري. 2021. العراق: تحذيرات من اتساع ظاهرة الزواج خارج المحاكم بعد رفع رسوم إجراءات الزواج. العربي الجديد. https://2u.pw/mPXCdou

13. نورس حسن. (2019). قانونيون: تشريع قانون ينظم عقود الزواج خارج المحكمة بات ضرورة ملحة. الحزب الشيوعي العراقي.

https://www.iraqicp.com/index.php/sections/variety/17137-2019-03-03-19-39-53

14. يوسف بن نهير الحربي. (2013). العوامل الاجتماعية المرتبطة بظاهرة الطلاق بين المتزوجين حديثاً (دراسة ميدانية في مدينة الرياض). جامعة نايف للعلوم الأمنية. ص 22.

15. مؤيد الطرفي. (2022). زواج القاصرات «يعقد» الوضع الاجتماعي في العراق. إندبندنت عربية. https://2u.pw/knap3Cy

16. بو دوخة مريم. فوداد كريمة. (2017). الزواج المبكر وأثره على ارتفاع معدلات الطلاق (دراسة ميدانية في الريف الجزائري) الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية .

https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/536/3/1/78620

17. مدين نوري طلاك الشمري. (2015) . مجلة جامعة بابل/ كليــة التربيـة للعلوم الإنسانية.

https://www.uobabylon.edu.iq/publications/humanities_edition19/humanities_ed19_15.doc

18. علي العزاوي. (2015). تعدد الزوجات خلافاً للقانون يتزايد في العراق. العربي الجديد. https://2u.pw/7W9LUwv

19. القاضي لطيف خليل إبراهيم. (2022). انحلال العلاقة الزوجية بالطلاق أو التفريق الأسباب والمعالجات. مجلس القضاء الأعلى. https://www.sjc.iq/view.69914/

20. سكاي نيوز عربية. (2022). «أرقام مفزعة» بالعراق.. آفة الطلاق تدق ناقوس الخطر. https://2u.pw/QghEkRB

21. أ. م. د. جميل حامد عطية. المنتدى العراقي للنخب والكفاءات. تأثير الطلاق على الاستقرار الأسري في المجتمع العراقي. https://2u.pw/NgToqfJ

22. عمرو بيومي. الإمارات اليوم. «الصلح خير» يخفض نسب الطلاق في أبوظبي 4 % العام الماضي 2022.

https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2022-09-08-1.1665927

23. الإمارات اليوم. 3771 مستفيداً من «إعداد» لتأهيل المقبلين على الزواج خلال النصف الأول من 2021. 2021.

https://www.emaratalyoum.com/local-section/other/2021-08-24-1.1527606

هوية البحث

أسماء الباحثتين:

1- مروج محمد حسن

2- ديانا هاشم جاسم

عنوان البحث: الطلاق في العراق: واقع ومستقبل

تأريخ النشر: كانون الاول - ديسمبر 2023

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org